الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٥٤**

الأربعاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي . . . . . (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/74/642/Add.3)

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/74/642/Add.4)

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/74/642/Add.5)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل الانتقال إلى البند المدرج في جدول أعمالنا، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثائق A/74/642/Add.3، A/74/642/Add.4 و A/74/642/Add.5، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ صدور رسالته الواردة في الوثيقة A/74/642/Add.2، سددت ليسوتو واليمن وتونغا، على التوالي، المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثائق؟

تقرر ذلك.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، سيطلع الأمين العام الجمعية على أولوياته لعام ٢٠٢٠، وبعد ذلك ستُعلق الجلسة الرسمية لعقد جلسة غير رسمية تتضمن فترة مخصصة للأسئلة والأجوبة. وبعد ذلك، ستُستأنف الجلسة الرسمية كي تدلي الوفود ببياناتها في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال. وبعد مغادرته، سيشغل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

ممثل الأمين العام مقعده على المنصة. وما لم أسمع اعتراضا، سنمضي في علمنا على هذا الأساس.

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أتمنى لكل الحاضرين عاما جديدا سعيدا.

يصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأنا أستمد قوة هائلة من كل ما نمثله وكل ما حققناه معا. ولكن الذكرى السنوية لا تتعلق بالاحتفال بالماضي؛ ولكنها تتعلق بالتطلع إلى المستقبل. ويجب أن نركز أبصارنا على المستقبل الذي ننشده ويجب أن نفعل ذلك دون أوهام. واليوم، أود أن أتكلم أمام الجمعية العامة بعبارات صارخة وبسيطة عن التحديات التي نواجهها.

إنني أرى أربعة فرسان [الفرسان الأربعة المذكورين في سفر الرؤيا] في وسطنا – أربعة تهديدات تلوح في الأفق تهدد التقدم في القرن الحادي والعشرين وتعرض إمكانيات القرن الحادي والعشرين للخطر. ويأتي الفارس الأول في شكل التوترات الجيوستراتيجية العالمية التي نشهدها والتي بلغت أعلى مستوى لها منذ سنوات. فلا تزال النزاعات المدمرة تسبب بؤسا واسع النطاق وتتسبب الهجمات الإرهابية في خسائر قاسية ويتزايد الخطر النووي ويضطر عدد أكبر من الناس لمغادرة ديارهم بسبب الحرب والاضطهاد أكثر من أي وقت منذ الحرب العالمية الثانية. ولا تزال التوترات بشأن التجارة والتكنولوجيا من دون حل، وثمة خطر حقيقي من حدوث صدع كبير.

ثانيا، إننا نواجه أزمة مناخية وجودية. ولا تزال درجات الحرارة المرتفعة تذيب الأرقام القياسية، حيث كان العقد الماضي الأكثر سخونة على الإطلاق. ويقول لنا العلماء إن درجات الحرارة البحرية ترتفع الآن بما يعادل خمس قنابل بقوة قنبلة هيروشيما في الثانية الواحدة. وهناك مليون نوع بيولوجي معرض لخطر الانقراض. وبينما يحترق كوكبنا، يواصل عدد كبير جدا من صناع القرارات العبث، كما رأينا خلال الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إن عالمنا يقترب من نقطة اللاعودة.

والفارس الثالث هو انعدام الثقة العميق والمتنامي على الصعيد العالمي. ويعصف القلق والسخط بالمجتمعات من الشمال إلى الجنوب. وكل حالة فريدة من نوعها، ولكن الإحباط في كل مكان يملأ الشوارع. ويتزايد عدد الناس المقتنعين بأن العولمة لا تعمل لصالحهم. وكما كشفت تقاريرنا أمس فقط، يعيش اثنان من بين كل ثلاثة أشخاص في بلدان ازداد فيها عدم المساواة. والثقة في المؤسسات السياسية آخذة في التراجع، فيما ينتفض الشباب وتطالب النساء عن حق بالمساواة والتحرر من العنف والتمييز. وفي الوقت نفسه، تنتشر المخاوف ومشاعر القلق ويتنامى العداء ضد اللاجئين والمهاجرين وتزداد الكراهية بصورة مطردة.

والتهديد الرابع هو الجانب المظلم للعالم الرقمي. فعجلة التقدم التكنولوجي تدور بسرعة أكبر من قدرتنا على الاستجابة له أو حتى فهمه. وعلى الرغم من الفوائد الهائلة، يساء استخدام التكنولوجيات الجديدة لارتكاب جرائم والتحريض على الكراهية ونشر معلومات مزيفة وقمع الناس واستغلالهم وغزو الخصوصية. ونحن غير مستعدين للأثر العميق للثورة الصناعية الرابعة على أسواق العمل وعلى هيكل المجتمعات ذاته. فالذكاء الاصطناعي لا يولد قدرات مذهلة فحسب، ولكن أيضا إمكانيات مثيرة للقلق. وتقودنا الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والآلات القادرة على القتل بمفردها دون تقدير بشري أو مساءلة إلى مفازات أخلاقية وسياسية غير مقبولة.

ويمكن أن يُعرض الفرسان الأربعة، متمثلين في التوترات الجيوسياسية الشديدة وأزمة المناخ وانعدام الثقة على المستوى

العالمي وسلبيات التكنولوجيا، كل جانب من جوانب مستقبلنا المشترك للخطر. ولهذا السبب، فإن الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين بخطب رنانة لن يجدي نفعا. ويجب علينا أن نتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين الأربعة هذه من خلال أربعة حلول تناسب القرن الحادي والعشرين. واسمحوا لي أن أتناولها الواحد تلو الآخر.

يتجلى التحدي الأول في بعدي السلام والأمن. وهناك بعض العلامات التي تبعث على الأمل. ففي العام الماضي، تم منع نشوب النزاع في أعقاب إجراء عدة انتخابات بالغة الأهمية – من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مدغشقر ومن مالي إلى ملديف وغيرها. وعلى الرغم من الأعمال العدائية في اليمن، فإن وقف إطلاق النار الهش في الحديدة لا يزال مستمرا. وتشكلت اللجنة الدستورية في سورية، حتى لو أنها ظلت تواجه عقبات حقيقية. ويجري تنفيذ اتفاق سلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وجمع مؤتمر برلين الأخير بشأن ليبيا بين الأطراف الفاعلة الرئيسية حول طاولة السلام في لحظة حرجة. وقد التزمت هذه الأطراف ”بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية لليبيا“ وحثت ”جميع الجهات الدولية الفاعلة على أن تحذو حذوها“.

وتتطلب كل هذه الجهود الصبر والمثابرة، ولكنها ضرورية وتؤدي إلى إنقاذ الأرواح. وبينما نتطلع إلى الأمام، لدينا عملنا المحدد لنا. ونرى عقدا مستعصية في جميع أنحاء العالم، من الخليج إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ومن منطقة الساحل وبحيرة تشاد إلى فنزويلا. ويجري تجاهل قرارات مجلس الأمن ويؤجج التدخل الخارجي النزاعات ونواجه خطر فقدان دعائم نزع السلاح وتبديد الإنجازات في مجال تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي من دون وجود بدائل عملية.

نعم، تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدات المنقذة للحياة لملايين الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. ولكن الإغاثة المؤقتة ليست بديلاً عن الحلول الدائمة. ويجب أن توجه الوقاية كل ما نقوم به أثناء عملنا في مختلف مراحل إحلال السلام. ويجب أن نعزز قدرتنا على الوساطة وأدواتنا للحفاظ على السلام، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية طويلة الأجل. وتُعزز مبادرتنا ”العمل من أجل حفظ السلام“ الأداء والسلامة. وتزداد فعاليتنا في حماية المدنيين ولدينا حفظة سلام من النساء أكثر من أي وقت مضى. وتتيح الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن أيضا فرصة لزيادة تطابق الأفعال مع الأقوال.

وفي الوقت نفسه، نعلم أن حفظ السلام لا يكفي حيث لا يوجد سلام يمكن حفظه. ونحتاج إلى تهيئة الظروف اللازمة لإنفاذ السلام بفعالية ولتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها شركاؤنا الإقليميون، على النحو المتوخى في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بتوفير تمويل يمكن التنبؤ به. وينطبق ذلك بشكل خاص على أفريقيا، من منطقة الساحل إلى بحيرة تشاد. ويجب أن نركز على جذور الأزمة والاضطرابات ومكافحة أسباب العنف والتطرف – من الاستبعاد إلى اليأس الاقتصادي ومن الكره العنيف للنساء إلى سوء الإدارة.

وقد أطلقتُ في العام الماضي خطط عمل فريدة من نوعها لمكافحة خطاب الكراهية وحماية المواقع الدينية. وسأعقد خلال هذا العام مؤتمراً بشأن دور التعليم في التصدي لخطاب الكراهية. ويجب علينا أيضا أن نواصل المضي قدما في خطة نزع السلاح. وأدعو جميع الدول الأطراف إلى العمل سوياً في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ لضمان أن تظل المعاهدة قادرة على تحقيق هدفيها الأساسيين، وهما، منع نشوب الحرب النووية وتيسير القضاء على الأسلحة النووية.

ويتمثل الفارس الثاني في تهديد كارثة المناخ. ويجب أن نفي بوعد العمل المناخي. فنحن في حرب مع الطبيعة، والطبيعة

تتصدى لنا بقوة. ولا يمكن للمرء أن ينظر إلى الحرائق الأخيرة في أستراليا والأشخاص الذين يفرون من منازلهم والحياة البرية التي تلتهمها النيران من دون شعور بالحزن العميق على محنة اليوم وبالخوف مما قد يأتي به المستقبل. وفي الوقت نفسه، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يؤدي كل من تلوث الهوا وتغير المناخ إلى قتل ٧ ملايين شخص سنويا.

ولم تعد النُهج التدريجية كافية. وخلال المؤتمر المقبل للمناخ – مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٢٠ في غلاسكو، يجب على الحكومات أن تجري التغيير التحولي الذي يحتاجه عالمنا والذي يطلبه الناس، بطموح أكبر بكثير عندما يتعلق الأمر بجهود التخفيف والتكيف والتمويل. ويجب أن تغير كل مدينة أو منطقة أو مصرف أو صندوق تقاعد أو صناعة طريقة عملها تغييرا تامًا، إذا أردنا إبقاء الارتفاع في درجة الحرارة عند مستوى ١,٥ درجة مئوية.

وتشير الأوساط العلمية بوضوح إلى ضرورة خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٠ والقضاء على الانبعاثات تماما بحلول عام ٢٠٥٠. ويقع الالتزام الرئيسي على المتسببين الرئيسيين في الانبعاثات. ويجب على البلدان التي ساهمت أكثر في هذه الأزمة أن تكون في صدارة هذا المسعى. وإذا ترددت في ذلك، فنحن مقبلون على كارثة.

ولكن لا أزال أعتقد أن معركة المناخ هي معركة يمكن أن ننتصر فيها. فالناس فهمت ذلك، والتكنولوجيا في صالحنا والعلماء يقولون لنا إن الوقت لم يفت بعد. ويخبرنا الاقتصاديون ومديرو الأصول أن الاستثمارات المتكيفة مع تغير المناخ مهمة للمنافسة والفوز خلال القرن الحادي والعشرين. وجميع الأدوات والمعارف اللازمة للانتقال من الاقتصاد الرمادي إلى الاقتصاد الأخضر متوفرة بالفعل. وعليه، فلنأخذ بأسباب التحول، ولنستفد من نتائج قمة العمل المناخي التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر ولنتعهد بالالتزامات المطلوبة لإنجاح قمة غلاسكو.

وإلى جانب غلاسكو، لدينا فرصتان أخريان للتصرف بشكل حاسم هذا العام. وتتجلى أولاهما في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد في لشبونة في شهر حزيران/يونيه. إن محيطات العالم تتعرض للتلوث والصيد المفرط وغير ذلك الكثير. ولا تلوث النفايات البلاستيكية الأسماك التي نأكلها فحسب، بل أيضًا الماء الذي نشربه والهواء الذي نتنفسه. ويجب أن نستخدم مؤتمر لشبونة لحماية المحيطات من مواصلة الإضرار بها والاعتراف بدورها الأساسي في صحة الناس وكوكب الأرض. وعلى سبيل المثال، بفضل نجاح العديد من المبادرات الوطنية، حان الوقت لفرض حظر عالمي على المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد.

وتتجلى الفرصة الثانية في مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيعقد في كونمينغ في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ومعدل انقراض الأنواع أعلى بكثير من أي وقت مضى خلال العشرة ملايين سنة الماضية. ويجب علينا الاستفادة إلى أقصى حد من مؤتمر كونمينغ لاعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. إن العيش في وئام مع الطبيعة أهم من أي وقت مضى، وكل شيء مترابط.

ومن أجل المساعدة في التغلب على الفارس الثالث، المتمثل في غياب الثقة بين دول العالم، يجب أن نضمن أن تكون العولمة عادلة. ولدينا خطة تُسمى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد تعهدت جميع الحكومات بجعلها حقيقة واقعة. والخبر السار هو أنني ألمس حماسة هائلة لأهداف التنمية المستدامة أينما ذهبت – من القادة السياسيين على الصعيدين الوطني والمحلي إلى رجال الأعمال والمستثمرين والمجتمع المدني وغيرهم. ونرى تحقيق تقدم ملموس – من خفض معدل وفيات الأطفال إلى توسيع نطاق التعليم ومن تحسين الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة إلى زيادة الوصول إلى شبكة الإنترنت.

ولكن ما نراه غير كافٍ. وفي الواقع، نحن بعيدون عن المسار الصحيح. وإذا بقينا على المسار الحالي، فسيظل نصف بليون شخص يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وسيتعين الانتظار لأكثر من ٢٥٠ عامًا قبل إيجاد حل للفجوة الجنسانية في مجال المشاركة الاقتصادية. وهذا أمر غير مقبول.

ولكل هذه الأسباب، نطلق عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وعقد العمل أساسي لتحقيق العولمة العادلة وتعزيز النمو الاقتصادي ومنع نشوب النزاعات. وسنستفيد من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تم إصلاحها للعمل مع الشركاء من المستويين المحلي إلى العالمي وتعبئة حركة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير التمويل وتوليد الطموح والابتكار والحلول من أجل تحقيقها للجميع في كل مكان.

ويجب علينا طوال عقد العمل أن نستثمر في مجال القضاء على الفقر وفي الحماية الاجتماعية وفي الصحة ومكافحة الأوبئة وفي مجالات التعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي وفي النقل والبنية التحتية المستدامين وفي الوصول إلى شبكة الإنترنت. ويجب علينا تحسين الحوكمة والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والقضاء على الفساد وتطوير نُظم ضريبية فعالة وعادلة تستند إلى المنطق السليم. ويجب علينا بناء اقتصادات للمستقبل وضمان عمل لائق للجميع، وخاصة للشباب.

ويجب علينا أيضًا التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات لأن ذلك يفيدنا جميعًا. وتمثل الذكرى الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين، فرصة لإعادة النظر في النُظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من منظور المساواة. وقد حان الوقت للنهوض بمشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار ووضع حد لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ويجب أن نزيل العقبات التي تحول دون إدماج المرأة ومشاركتها في الاقتصاد، بما في ذلك من خلال تقدير أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ويجب أن نصغي ونتعلم من نساء كثيرات جدا في جميع أنحاء العالم يقدن جهود التوصل إلى الحلول.

سأدعو إلى عقد منتدى سنوي من أجل الدفع بعقد العمل. وأول منتديات العمل من هذا القبيل – الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر – سيسلط الضوء على التقدم المحرز ويحدد المسار لتحقيق النجاح. فلنجعل العشرينيات إذن عقد العمل ولنجعل عام ٢٠٢٠ عام الاستعجال. وإذ نفعل ذلك، يتعين علينا ألا ندخر جهدا لإعادة بناء الثقة.

إنني أتوجه بمناشدة خاصة إلى جميع الدول الأعضاء – أن تستمع إلى الشعوب وأن تفتح قنوات جديدة لتمكين الجميع من التعبير عن آرائهم وأن تُوجِد أرضية مشتركة وتحترم حرية التجمع السلمي والتعبير وتحمي الحيز المدني وحرية الصحافة. فلنستخدم الأفكار والطاقة والشعور بالأمل لدى الشباب، ولا سيما الشابات، الذين يطالبون بالتغيير والحلول البناءة.

(تكلم بالفرنسية)

رابعا، من أجل حماية أنفسنا من الجانب المظلم للعالم الرقمي، يجب علينا أن نضع التكنولوجيا في خدمة الخير. وأرى عدة سبل للعمل، بدءا بسوق العمل العالمية. فالميكنة ستقضي على عشرات الملايين من فرص العمل، بحلول عام ٢٠٣٠.

ولا بد من إعادة التفكير في أنظمتنا التعليمية. إن المسألة ليست مجرد تعلم، بل هي مسألة أن نعرف كيف نتعلم لبقية حياتنا. ولا بد لنا من أن نبتكر شبكات أمان اجتماعي جديدة وأن نعيد التفكير في مفهوم العمل في حد ذاته، مع مراعاة توازن جديد طوال الحياة بين العمل والترفيه والأنشطة الأخرى. ونحتاج كذلك إلى استحداث نظام في الفضاء الخارج عن القانون الذي أضحى يمثله الفضاء الإلكتروني. ويستغل الإرهابيون ودعاة التفوق العرقي من البيض ودعاة الكراهية الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. والبوتات (برامج التتبع الآلية على الإنترنت) تنشر

المعلومات المضللة، وتغذي الاستقطاب وتقوض الديمقراطيات. وستكلف الجريمة السيبرانية في العام المقبل ٦ تريليون دولار. ويتعرض الفضاء الإلكتروني لخطر أن يقسم إلى قسمين. فيجب علينا أن نكافح التجزؤ الرقمي بتشجيع التعاون العالمي. وتمثل الأمم المتحدة، في ذلك الصدد، منبرا مصمما خصيصا لهذا الغرض، لأنها تمكّن الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني وغيرهم من الاجتماع لوضع معايير وبروتوكولات جديدة وتحديد الخطوط الحمراء ووضع قواعد مرنة ومستجيبة.

وقد يكون من الضروري في بعض الحالات اتخاذ تدابير ملزمة قانونا. وفي حالات أخرى، يمكن الدعوة إلى التعاون الطوعي وتبادل أفضل الممارسات. فعلى سبيل المثال، سيكون من الضروري دعم العمليات والمؤسسات القائمة، مثل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، الذين أنشئا في إطار الجمعية العامة.

ويبدو أن هناك توافقا في الآراء على ضرورة تعزيز منتدى إدارة الإنترنت ليكون بمثابة نقطة التقاء يتم فيها اقتراح ومناقشة سياسات رقمية فعالة. وسأقدم قريبا، في إطار متابعة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، عصر الترابط الرقمي، خطة عمل من أجل التعاون الرقمي تتناول الربط بشبكة الإنترنت وحقوق الإنسان والثقة والأمن في عصر الاعتماد الرقمي المتبادل.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نعمل معا لضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي قوة تخدم البشرية. وعلى الرغم من المعلم الهام الذي تحقق هذا العام في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فإننا نواصل المضي قدما نحو عالم من آلات القتل التي تخرج عن نطاق رقابة الإنسان أو سيطرته. إن ندائي إلى جميع الدول الأعضاء بسيط بقدر ما هو مباشر – يجب أن نحظر الأسلحة الفتاكة المستقلة الآن.

تلك هي التهديدات الرئيسية الأربعة التي أعتقد أنها تلوح في الأفق على مدى العام المقبل والحلول الرئيسية الأربعة التي نحتاج إليها. ويجب أن تكون حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في صميم عملنا الجماعي في هذا الصدد. ويساورني قلق بالغ إزاء تدهور حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إن الميثاق يلزمنا، كما أكدت في مناسبات عديدة، بأن نضع الناس وحقوق الإنسان في صميم التزامنا. ولذلك سأطلق نداء جديدا للعمل من أجل حقوق الإنسان والكرامة الشهر المقبل في جنيف. ويجب علينا، للتصدي لجميع تحديات هذا العصر الجديد، أن نواصل إعطاء الأمم المتحدة الوسائل للقيام بذلك. ولذلك السبب قمت، منذ أن توليت منصبي بدعم من الدول الأعضاء، بإجراء إصلاحات بعيدة المدى تركز على المرونة والشفافية والمساءلة.

وسنواصل، في عام ٢٠٢٠ تعزيز التقدم الذي أحرزناه. والواقع أننا بدأنا العام بالفعل بإنجاز كبير. ففي ١ كانون الثاني/يناير، ولأول مرة في تاريخ المنظمة وقبل عامين من الموعد المحدد، حققنا التكافؤ بين الجنسين في أعلى الوظائف كاملة الدوام، أي وظائف مساعدي الأمين العام ووكلاء الأمين العام. وأعتزم عدم التوقف عند هذا الحد، بل تعزيز الشمولية والتكافؤ على جميع مستويات المنظمة. وأطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تساعدني في إزالة بعض القواعد التنظيمية التي عفى عليها الزمن والإجراءات الغامضة التي تشكل عقبة أمامنا.

وإنني مصمم بنفس القدر على جعل عام ٢٠٢٠ عاما من التقدم الحقيقي نحو توزيع جغرافي أكثر إنصافا وتنوع إقليمي للموظفين. وقد أطلقنا استراتيجية على نطاق الأمانة العامة في هذا الصدد. ولكن، كما يعلم الأعضاء، وبغية تحقيق هدفي التكافؤ والتنوع، يجب شغل الوظائف الشاغرة – ومن أجل ذلك، نحتاج إلى الموارد.

كما إنني مصمم بشدة على مواصلة تطوير جهودنا لمنع التحرش الجنسي وإنهائه. ويعمل فريق التحقيقات المتخصص التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بكامل طاقته. ويجري إدماج سياسة جديدة بشأن التحرش الجنسي في مختلف الأطر التنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة. وقد نُشرت قاعدة بيانات مركزية للتحقق من المعلومات الأساسية لمنع الأشخاص المدانين بالتحرش أو الاستغلال الجنسي من العودة خفية إلى منظومة الأمم المتحدة.

ويجري أيضا تنفيذ استراتيجيتنا لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وهي تشمل تعزيز الدعم المقدم للضحايا. إنني ملتزم، على نطاق أوسع، بكفالة أن تقود المنظمة الطريق في ضمان احترام جميع الذين يعملون في الأمم المتحدة، وأن يكون لهم صوت، وأن يتمكنوا من تقديم أفضل ما لديهم. إننا نمضي قدما في استراتيجيتنا الجديدة لإدماج المعوقين، وأنا ملتزم التزاما تاما بضمان المساواة وعدم التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في منظومة الأمم المتحدة وفي عملياتنا لحفظ السلام.

وستكون السنة المقبلة حاسمة بالنسبة لمستقبلنا المشترك. وأريد أن يكون رجال ونساء العالم جزءا منه. وفي كثير من الأحيان، ينظر إلى الحكومات والمؤسسات الدولية مثل مؤسستنا على أنها أماكن للتحدث، لا للإصغاء. أريد من الأمم المتحدة أن تصغي. وفي عام ذكرانا السنوية الخامسة والسبعين، أود أن أتيح لأكبر عدد ممكن من الناس الفرصة للتحادث مع الأمم المتحدة حيث يمكنهم أن يتبادلوا آمالهم ومخاوفهم وأن يتعلموا من تجاربهم وأن يولدوا أفكارا جديدة بشأن المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي نحتاج إليها. إننا نجري دراسات استقصائية وتبادلات في جميع أنحاء العالم للقيام بذلك، ونعطي الأولوية لأصوات الشباب. ومعا، يجب أن نستمع، ومعا علينا أن نعمل. ولنتخذ القرارات الصعبة والضرورية، في هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، لضمان مستقبل سلمي للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

وكما ذكر آنفا، سأعلق الجلسة لعقد جلسة غير رسمية من أجل قسم للأسئلة والأجوبة. ومن ثم ستستأنف الجلسة الرسمية لكي تدلي الوفود ببياناتها في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٠.

السيد ريتشاردسن (سانت لوسيا) (*تكلم الإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1). ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع الهام. والشكر موصول للأمين العام على تقريره الشامل، الذي يجسد التقدم المحرز خلال العام الماضي. ولا نغفل أبدا ما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات مستمرة يتم تناولها من خلال عدد لا يحصى من بنود جدول الأعمال المعروضة على الأجهزة الرئيسية الخمسة للأمم المتحدة.

ونرحب بعمل الأمين العام بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة وبالأولويات التي حددها، ونؤكد من جديد دعمنا له. نحن ندرك أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أو مجموعة من البلدان التصدي بنجاح للعديد من التحديات العالمية التي تواجهها شعوب كوكبنا، بل يجب أن تتصدى لها جماعيا كل الدول والجهات الفاعلة المعنية داخل المجتمع الدولي. وهذا العمل التعاوني، مع المساءلة عن تنفيذ الولايات المتفق عليها، يمثل جوهر الأمم المتحدة التي نبتغيها. وهذا قمة الوعي الجماعي للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ونحن نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة، وفي الوقت الذي نضع فيه استراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقتنا.

من بين المسائل الحاسمة التي حددها تقرير الأمين العام تغير المناخ والتحديات الوجودية التي يتسبب بها للكثيرين في

جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء الاهتمام للتحذير المقلق الوارد في التقرير بأن

”العالم أبعد ما يكون عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف اتفاق باريس، إذ يتجه نحو ارتفاع في درجات الحرارة العالمية يتراوح بين ٣ و ٥ درجات مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، مما قد يخلّف أثرا كارثيا على أي مكاسب إنمائية تحققت حتى الآن“. (A/74/1، الفقرة ٥٠)

من المؤكد أن معدل الزيادة هذا سيكون كارثيا على الملايين في جميع أنحاء العالم، في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

تؤيد بشدة الجماعة الكاريبية النداءات المستمرة والمتسقة الصادرة عن الأمين العام للقيام بعمل عالمي متضافر، وعلى جناح السرعة، لعكس مسار الظروف المناخية المتغيرة. إن التقييم الرصين للتقرير يحدد بوضوح حجم أزمة المناخ في الإشارة إلى ما يلي:

”تغير المناخ يؤثر في المتوسط على ٣٥٠ مليون شخص كل سنة، ويسهم الاحترار العالمي كل يوم في قلب المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، كما يفاقم الفقر“. (A/74/1، الفقرة ٢)

لذلك من الواضح أن التحديات العالمية التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا علاقة لها بآثار تغير المناخ، كما تشهد على ذلك الفيضانات الهائلة في آسيا، والجفاف المتناقض مع ذلك في أفريقيا، والأعاصير الشديدة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فضلا عن الظروف المناخية المتغيرة عموما، والتي تؤثر على سُبل عيش البشر في جميع أنحاء العالم.

ما برحت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشارك باستمرار الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في التصدي بقوة وتصميم كاملين للتحديات التي تواجه الاستدامة في خضم أزمة المناخ، والتعهد بمواصلة دعم إقامة شراكة عالمية ذات مغزى لمكافحة آثار هذه الظروف المناخية المدمرة بأوسع أبعادها. وتحقيقا لهذه الغاية، في الآونة الأخيرة، وفي الاجتماع العادي الأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في سانت لوسيا في تموز/يوليه الماضي، أكد رؤساء الحكومات من جديد التزامهم المتين بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبأهدافها، مع التركيز بوجه خاص على الهدف ١٤، المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

للنهوض بأهداف خطة عام ٢٠٣٠، كما ورد في تقرير الأمين العام، أحاطت الجماعة الكاريبية علما بالإصلاحات الجارية في إطار منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات العالمية الحالية والناشئة من خلال القيام لإصلاحات مؤسسية كبيرة للمنظمة، ترمي إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة من خلال ممارسات إدارية جديدة وقدرات جديدة. وتدرك الجماعة الكاريبية أن هذه الإصلاحات حاسمة في التنفيذ الكامل والفعال للتفويضات الإنمائية العالمية التي أقرتها الدول الأعضاء، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والخطة الحضرية الجديدة. ومما يكتسي نفس القدر من الإلحاح التفويضات الواردة في برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

وتلاحظ الجماعة الكاريبية أن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار قد حذف من قائمة التفويضات الواردة في تقرير الأمين العام. وتود الجماعة الكاريبية أن تؤكد أن هذه المسألة

الأساسية المتعلقة بإنهاء الاستعمار لا تزال من بين أعمال الأمم المتحدة غير المكتملة في منطقة البحر الكاريبي ومناطق أخرى من العالم، بموجب الفصل ١١ من ميثاق الأمم المتحدة، ويجب تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ الولاية الراهنة لإنهاء الاستعمار.

من الأمثلة الهامة على نوع الدعم المؤسسي اللازم لإحراز تقدم بشأن ولايات الأمم المتحدة اتخاذ خطوات من قبيل دفتر قواعد كاتوفيس لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لمساعدة الدول الأعضاء في الإبلاغ عن تخفيضات الانبعاثات والتحقق منها. وثمة دلالة إيجابية أخرى تتمثل في رصد إطار سينداي على الإنترنت، الذي يمكّن الدول الأعضاء من تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. وهذه المبادرات ضرورية إذا أريد تنفيذ هذه التفويضات بفعالية. وللمضي قدما، يظل دور منظومة الأمم المتحدة في التنفيذ، من خلال اتباع نُهجٍ مؤسسية مماثلة، عنصرا حاسما في إحراز تقدم.

وتحيط الجماعة الكاريبية علما بالولاية التي أعطتها الدول الأعضاء لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز الدعم المقدم لخطة عام ٢٠٣٠، وكذلك إعطاء الأولوية للشراكات المؤسسية مع الجهات الفاعلة الإنمائية الرئيسية. وفي هذا الصدد، تتطلع الجماعة الكاريبية إلى الاستمرار في تعزيز تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا إنمائية محددة، بما في ذلك التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والأمن، والتنمية البشرية، والرعاية الصحية، والتعليم والأمراض غير المعدية، وإدارة الانتخابات، والجريمة والأمن، والإحصاءات، والزراعة، والأمن الغذائي، من بين مجالات أخرى. ويتسق هذا التعاون مع المنبر التعاوني في إطار القرارات ذات الصلة بشأن التعاون بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة.

وترى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن وجود أمم متحدة قوية أمر حيوي للتمسك بهذه المبادئ، كما هو مبين في ميثاق الأمم المتحدة نفسه الذي يحكم العلاقات بين الدول. هذه مبادئ نعتبرها مقدسة. لذلك، وفي هذا السياق، استعرضنا بعناية تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة، ونحن على استعداد للعمل بشكل تعاوني مع جميع الدول الأعضاء وجميع هيئات الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف التي وضعناها جماعيا للمستقبل.

السيد كباييدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية. ويتماشى هذا البيان مع الملاحظات التي سيدلي بها الممثل الدائم لغيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/74/PV.55).

تهنئ المجموعة الأفريقية الأمين العام على العمل الذي قام به والتقدم المحرز حتى الآن، وتحيط علما بأولوياته لعام ٢٠٢٠. كذلك يحيط الفريق علما بتقرير الأمين العام عن عمل المنظمة، الوارد في الوثيقة A/74/1، ويؤكد من جديد دعمه لمختلف الإصلاحات والمبادرات الابتكارية التي تضطلع بها المنظمة تحت قيادته.

نلاحظ في التقرير أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، ما زلنا نواجه العديد من التحديات، كما يتضح من الحالة الدولية، التي تتصاعد بقوة مع تزايد انعدام الأمن، وتزايد التطرف، والإجحاف على الصعيد العالمي، وغير ذلك من التحديات المتصلة بالتنمية. وتثير هذه الحالة مسألة دور الأمم المتحدة بوصفها الضامن الرئيسي لتعددية الأطراف. وتود المجموعة الأفريقية أن تبرز عدة مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية. ونأمل أن نتمكن معا من اتخاذ تدابير ملموسة وطموحة للتصدي لها بصورة جماعية.

أولا، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد التزامها بتعزيز تعددية الأطراف، وهو السبيل الوحيد لحل المشاكل المتصلة بتحدياتنا العالمية الجماعية. ونرحب بالإصلاحات الجارية في المنظمة لجعلها أكثر ملاءمة للتحديات الراهنة والمتزايدة التعقيد، التي تشمل تغير المناخ، والنزاعات المسلحة، والتطرف العنيف،

والإرهاب، وأوجه عدم المساواة العالمية، والركود الاقتصادي، وشح الموارد والتردي. وبالنسبة للمجموعة الأفريقية، فإن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة والأقدر على التصدي لجميع هذه الآفات، التي لا تزال تهدد الإنجازات المتواضعة في تعزيز التنمية والاستقرار وتقوض قدرتنا على إحراز مزيد من التقدم في المستقبل. ويتطلب التصدي لتلك التحديات كفالة المشاركة والمساهمة الهادفة للجميع بغية إقامة شراكة حقيقية.

ثانيا، تمثل التنمية المستدامة أولوية مطلقة للمجموعة الأفريقية. والتنمية المستدامة هي السبيل الوحيد للتصدي للفقر والتخلف والتدهور البيئي وكذلك انعدام الأمن. إن عام ٢٠٢٠ هو عام أساسي لبدء عقد العمل قبل أن نصل إلى الموعد النهائي في عام ٢٠٣٠. ويسر المجموعة الأفريقية أن تنوه بأن الإصلاح الذي أعلنه الأمين العام أصبح حقيقة واقعة، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي سيكون حاسما في التعجيل بالجهود الرامية إلى تنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. ونلاحظ، فيما يتعلق بركيزة التنمية، أن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمضي قدما بفضل إنشاء جيل جديد من الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين، مما يمكن تيسير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينظر إلى اللامركزية بشكل متزايد على مستوى ركيزة الإدارة من خلال إنشاء هياكل إدارية جديدة، بينما ينتشر نهج المنع فيما يتعلق بتسوية النزاعات في ركيزة السلام والأمن. وتوافق المجموعة الأفريقية على أن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تنجح إلا إذا التزمنا، نحن الدول الأعضاء، بالتعاون والعمل معا من خلال التآزر الفعال، على النحو الذي أبرزه الأمين العام بحق في تقريره. ويمكنه أن يعول على دعم المجموعة الأفريقية في تنفيذ تلك الإصلاحات.

ثالثا، يساور المجموعة الأفريقية قلق عميق إزاء أثر تغير المناخ على البلدان الأفريقية على الرغم من مساهمة القارة الصغيرة في تلك الظاهرة. ولا تزال البلدان الأفريقية تواجه آثارا كبيرة وغير متناسبة من تغير المناخ، ولا سيما التصحر والجفاف وعدم اليقين الزراعي وارتفاع معدل الظواهر الجوية القصوى. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم تغير المناخ في النزاع وانعدام الأمن ويهدد قدرة البلدان الأفريقية على السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وندعو الأمين العام إلى جعل الإجراءات المتعلقة بالمناخ من أولوياته العليا. ونتطلع إلى إنشاء آليات متابعة فعالة في أعقاب المبادرات التي أطلقت في قمة العمل المناخي، ولا سيما المبادرات التي تعود بالنفع على أفريقيا. ويعد مؤتمر قمة التنوع البيولوجي ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات اللذين سيعقدان في عام ٢٠٢٠ موعدين تاريخيين رئيسيين، يمكننا فيهما الاستفادة من الجهود المبذولة وزيادة طموحاتنا.

رابعا، ترحب المجموعة الأفريقية بتخصيص نحو ١٠٩ ملايين دولار من الميزانية للأنشطة في أفريقيا. ونعتقد أن الجهود الرامية إلى تعزيز إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تستحق الدعم والتعزيز. ولهذا نرحب بمواءمة السياسات الاقتصادية والنظم المالية العالمية مع البرامج الإنمائية الرئيسية في أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، تود المجموعة الأفريقية أن تنوه بدور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وتعتقد المجموعة أن هاتين المؤسستين يمكن أن تؤديا دورا أقوى وأكثر فعالية في تحسين رصد الالتزامات بتنمية أفريقيا التي تعهدت بها منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية.

وفي الختام، تؤكد المجموعة من جديد دعمها للأمين العام في متابعته الناجحة للإصلاحات التي يضطلع بها. ونعرب عن أملنا الوطيد في تحقيق المزيد من التعاون المثمر بين الأمم المتحدة وأفريقيا.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي: أيسلندا والدانمرك

والسويد وفنلندا وبلدي النرويج. ونرحب بالصيغة الجديدة لمناقشة اليوم. فهي إيجابية من حيث كفاءة وأهمية مناقشاتنا على حد سواء.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تحديد أولويات عام ٢٠٢٠ وتشاطرها مع الدول الأعضاء. ويمكنه أن يعول على الدعم الكامل من بلدان الشمال الأوروبي. وأود أيضا أن أشكره على تلخيص مجموعة واسعة من الأنشطة والتحديات في التقرير عن أعمال المنظمة (A/74/1). وهو دليل قوي على استمرار أهمية الأمم المتحدة وعملها البعيد المدى.

إننا، نحن بلدان الشمال الأوروبي، نؤمن إيمانا راسخا بأننا سنستفيد استفادة كبيرة من إقامة نظام دولي قائم على القواعد يتم فيه الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان. والأمم المتحدة توجد في صميم ذلك النظام. وسنواصل القيام بدورنا. وقد أوجز الأمين العام الأمر التي ينكن أن تعرض للخطر إذا لم نفعل ذلك. وبدون نهج فعال لتعددية الأطراف، لن نحقق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولن نتصدى لتحديات مثل تغير المناخ والتلوث البحري وفقدان التنوع البيولوجي والهجرة غير النظامية والتهديدات الأمنية الجديدة. ولهذا السبب فإن بلدان الشمال الأوروبي ثابتة في دعمها للأمم المتحدة. ونرى ذلك استثمارا في الأمم المتحدة وفي تعددية الأطراف.

ولا يزال يساورنا القلق لأن الأمم المتحدة واجهت في العام الماضي أزمة سيولة حادة. وقد أثر ذلك سلبا على العمليات اليومية للمنظمة وشكلت الأزمة مصدر قلق بالغ لموظفي الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وهذا يؤكد أهمية وفاء البلدان بالتزاماتها المالية. ونشجع الجميع على دفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

وبلدان الشمال الأوروبي تؤيد تأييدا ثابتا ما أبان عنه الأمين العام من قيادة في إصلاح الأمم المتحدة، ونرحب بالتركيز على ذلك الجانب في التقرير. وإذ ندخل عقد العمل، نحتاج إلى أفرقة قطرية قوية وفعالة للأمم المتحدة لمساعدة البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونعلم أن إحداث تأثير حقيقي سيتطلب ثقافة للتغيير على جميع المستويات. لقد اتفقنا على إصلاحات طموحة. ونحن بحاجة الآن إلى أن نرى تنفيذها على الصعيد القطري. ويجب أن يطلعنا أصحاب المصلحة عما نجح وما لم ينجح، وأن نتعلم من تجاربهم، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية تعزيز الإصلاحات للروابط بين جهود بناء السلام والجهود الإنسانية والإنمائية، ونحن نمضي قدما.

وإلى جانب إبراز أهمية الدور المعياري للأمم المتحدة وعدم ترك أحد خلف عن الركب، ينبغي أن تسهم مشاركة الأمم المتحدة في الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز حقوق الإنسان والقواعد والمعايير الدولية. وللمساواة بين الجنسين وتمتع النساء والفتيات الكامل بحقوق الإنسان أثر مضاعف نحو تحقيق النمو المطرد والشامل للجميع والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، نشيد أيضا بجهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة والتزامه بها.

وبالنسبة لعام ٢٠٢٠ وما بعده، لا يمكننا إلا أن نتفق مع المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام فيما يتعلق لكسر حالة العزلة والجمع بين ركائز عمل الأمم المتحدة. ومن جانبي، بصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، شاركت بنشاط مع هيئات أخرى، من مجلس الأمن إلى لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. كما أن التفاعل المنتظم بين رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي يزداد أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى مع الولايات المشتركة الجديدة الصادرة عن الجمعية العامة، مثل الجلسة العامة للشباب واجتماع أقل البلدان نموا.

إنني أقدر تقديرا كبيرا جهودنا المشتركة لتنفيذ عقد العمل والإنجاز. ونعلم أن التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يعتمد إلى حد كبير على قدرتنا على تعبئة الموارد.

وهذا هو السبب في أن تمويل التنمية يحتل مركز الصدارة في رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا بد أيضا من بذل المزيد من الجهود لكي تعمل الأمم المتحدة على نحو أفضل مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وستكون تلك العلاقات حيوية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي بقوة تركيز الأمين العام على منع نشوب النزاعات والوساطة وصنع السلام. ونشدد على أن تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة ملائمة وهامة في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب بذل الجهود لتنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في الميدان. ونتطلع إلى الاستعراض المقبل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ونأمل أن يُسهم في زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة وقدراتها في منع نشوب النزاعات وفي بناء السلام وإدامته.

وبالنسبة لبلدان الشمال الأوروبي، لا جدال في أن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة يجب أن يعطي الأولوية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نكرر شواغل الأمين العام إزاء ”الاتجاهات المقلقة نحو تقلص الحيزّين الديمقراطي والمدني، التي غالبا ما تؤثر على المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الصحي والصحفيين في المقام الأول“ (A/74/1، الفقرة ٤).

وهناك صلات واضحة بين عدم احترام حقوق الإنسان وغيره من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وما لم نف بالتزامنا باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، فمن غير المرجّح أن ننجح في جهودنا الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والسلام. ونود أن نرى تركيزا أكبر على ذلك الجانب في عام ٢٠٢٠.

وقد اجتمع بنا الأمين العام في العام الماضي لتقديم خطط، لا خطب، من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة في مجال العمل المناخي. وتحتاج هذه الخطط الآن إلى التحقيق. ونحث الأمين العام على مواصلة الضغط السياسي علينا جميعا قبل انعقاد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولم نتطرق إلا إلى عدد قليل من المسائل اليوم، ولكن هناك العديد من المسائل الأخرى التي غطاها التقرير والأمين العام هذا الصباح. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام، يمكن للأعضاء أن يطمئنوا إلى أن بلدان الشمال الأوروبي على استعداد لأن يكونوا شركاء ثابتين من أجل أمم متحدة قوية وأن تدعم الأمين العام في جميع المجالات والجهود.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.